

ينقض بديه بقدر تيناً تراب حتى لا يكون مسلماً ثم وجهه ثم يضرب يديه
إلى الأرض وينفض كذلك ويصيح ظاهراً أي بالخصر والبصر والوسطى ومع شأ
من الكف اليسرى مبتدئاً من راس الأصابع إلى المرفق ثم باطنها بالسبحه والاصابع
وباطن الكف ما راس الأصابع وصداً يفعل بالذراع اليسرى وقيل يصيح جميع الكف والآلة
لأن التراب لا يصير مستعملاً في محله كما لو احتفظ الرمد بالتراب فإن غلب التراب
يجوز التيمم منه والافلا ويجوز بالجرمو قفاً كان أو غيره هو قوف ولا يجوز بالماء اللطيف
و اختلافون الجني والصحح حصوله لاجوز الوضوء من ماء الملح ولو شتم لاجوز
السجود والاذان أو الاقامة يجوز ان يصل به عند البعض ولو شتم لصلاة
الجماعة أو سجدة التلاوة يجوز ان يصل به لانضمها عبادتاً مقصودتان بالذات
وقيل جاز في الوجه الأول وفي الحظ التيمم لدخول المسجد أو من المصنف يجوز
مع وجود الماء والتيمم على التيمم ليس بقرينة مريضة يتيمم غيره فالنية على المريض
دون الميتة وفي الميتة على التيمم والسنة في التيمم التسمية في ابتداءه بصلب يديه
ويده بحال الضرب وينقض ما بيده والبرائة بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى عما
من التيمميين إذا وجدوا ماء مقدارها يتوضأوا أحدهم ينقض تيمم كلهم
لأنه أحدهما رقاداً على الماء إلا ان يكون بعضهم تيمم من الحنابلة فلا ينقض تيمم
به لأن هذا لا يبيح الغسل وفي الحظ لاجوز التيمم للسلطان في صلوة الجماعة
لأنه ينظر له وكذلك من ينظر له في حكم السلطان وفي الزنادات لو كان مع رفيقه ماء

ما في فظنه ان سأل اعطاه لاجوز له التيمم وان كان في بطنيه لا يعطيه تيمم وان
شك في الاعطاء تيمم وصلّى ثم سأل فان اعطاه يعيد لانه طبراً انه كان قادراً ولا
فلا رجل يصلّي تيمم فرأى رجلاً آخر معه ماء فأتته صلوته ثم سأل الماء فاعطاه لا يعيد
لان العذر بالاباحة لا بالضرورة وفي الجامع الصغير لا يعيد **فصل** في المسح على الخفين
افضل من غسل الرجلين اخذ باليسر وقيل الغسل افضل اخذ بالزينة والشقة ولو
مسح على الخف المتخذه من بدجانه كذا على جاره وان كانت الغافة ذات طاقين وقده
شدها بري بحيث لا يدخل فيها ثلث اصابع اليد ذكر شيخنا بالدين بن قاضي
الخفين على الكرباسين ثم اجاز رواية من الائمة الثلثة على جواز المسح على الخفين لكن
القياس جواز لا نقل من فاذى لثا ذى ان ما ليس من الكرباسين المحدث
الخفيف بن يتبع المسح على الخفن كونه فاصلاً وقطعه كرباساً يرضى الرجل لا يمنع
لكونه غير مقصود بالبرس لكن ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الخف الخفيف الصالح
اذ لم يكن فاصلاً فان لا يكون الكرباس فاصلاً لو لم يكن لم يعمل عليه في حقه على خفيه
كيفية الجواب في هذا قلنا بالبرس خفيه ومشي في الماء ودخل الماء في خفيه من
غسل رجلاه ثم تم وضوءه بالاعضاء ثم احدث جاز المسح على خفيه في العادة
فاصاب الطل على خفيه فيلجوز به عن المسح لان الطل بنفسه دابة تكون في الخف وقيل
يجوز لانه صواء ينقلب ماءً وعلى هذا الخلاف جواز الوضوء والسلم منه الرجل المقطوع
احدى جلبيه اذ البرس الخفيف لاجل الصلح لاجوز المسح عليه الا ان يكون متخفة